



لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السابعة والثلاثون
روما، 17-22 أكتوبر/ تشرين الأول 2011
البند سادساً
نتائج "المائدة المستديرة بشأن استعراض أساليب تقدير عدد الجوعى" (منظمة الأغذية والزراعة، 12-13 سبتمبر/أيلول 2011)

بيان المحتويات

الفقرات	
16-1	أولاً - لمحة عامة
8-2	الجلسة الأولى: الأمن الغذائي مشكلة متعددة الأبعاد في السياق الاقتصادي الأوسع
10-9	الجلسة الثانية: قياس الحرمان من الأغذية: المؤشرات الرئيسية، والمدى، والحدود، والحاجة إلى تحسين المقاييس الحالية
14-11	الجلسة الثالثة: تنمية القدرات والدور الرئيسي للبلدان
16-15	الجلسة الرابعة: قياس الجوع: المطلوب لوضع السياسات القائمة على الأدلة

مسائل تستدعي اهتمام لجنة الأمن الغذائي العالمي

ترحب اللجنة بالتقرير بشأن المائدة المستديرة عن "رصد الأمن الغذائي" والنتائج والتوصيات الرئيسية الواردة فيه. وبوجه خاص فإن اللجنة:

- تعتمد اقتراح إنشاء مجموعة رئيسية من مؤشرات الأمن الغذائي وعملية إنشائها وفق ما ورد في الوثيقة، بما في ذلك تطوير معايير مقبولة عالمياً واعتمادها وتعميمها؛
- توصي بشدة أن تحسن المنظمة مقياس نقص الأغذية، مع التركيز بوجه خاص على تحسين البيانات والمعايير الأساسية الواردة في المنهجية؛
- تشجع بقوة المنظمة وغيرها من الوكالات المعنية على تعزيز جهودها لتنمية الإمكانيات بهدف تحسين الإحصاءات الزراعية وإحصاءات الأغذية الأساسية والأنظمة المحددة لرصد الأمن الغذائي؛
- تحت البلدان على تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية بشأن الأمن الغذائي والتغذية؛
- تبرز الحاجة إلى دمج كل الإجراءات المتعلقة بمعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات، وتشجع على تعبئة الموارد لتحقيق هذه الغاية؛
- توصي بمواصلة الحوار بين واضعي السياسات، والوكالات الإحصائية ومزودي البيانات بهدف تحديد الحاجات إلى المعلومات والربط بينها لتصميم سياسات الأمن الغذائي المرتبطة لتوفير مثل هذه المعلومات وتنفيذها ورصدها؛
- تدعو أمانتها إلى رفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات الموصى بها إلى الجلسة العامة للجنة. وبالتشاور مع أمانة اللجنة والمجموعة الاستشارية، تعيين هيئة مكتب اللجنة موعد رفع التقرير وغيره من الآليات المرتبطة به وفقاً لبرنامج عمل اللجنة والموارد المتوفرة.

أولاً - لمحة عامة

1- بناءً على طلب من الدورة السادسة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي، عُقدت مائدة مستديرة لاستعراض طرائق "قياس الجوع" ومناقشتها. وجرت المناقشة يومي 12 و13 سبتمبر/أيلول 2011 في مقر المنظمة وتوزعت على أربع

جلسات لتحقيق الأهداف التالية: (1) استعراض منهجية المنظمة لقياس نقص التغذية، (2) النظر في مزايا النهج البديلة لتقييم الأمن الغذائي، (3) استكشاف قدرة البلدان والمؤسسات على جمع بيانات أفضل لقياس الأمن الغذائي والسعي إلى ضمان التزام هذه الجهات بهذه الغاية، (4) في إطار حوار مباشر مع واضعي السياسات، تحديد الاحتياجات من البيانات والمعلومات لوضع سياسات في مجال الأمن الغذائي تتسم بمزيد من الكفاءة وقائمة على الأدلة. وتوجز هذه المذكرة النتائج الرئيسية التي خلصت إليها الجلسات الأربع.

الجلسة الأولى: الأمن الغذائي مشكلة متعددة الأبعاد في السياق الاقتصادي الأوسع

2- ركزت المناقشات في الجلسة الأولى على الأمن الغذائي كونه مشكلةً متعددة الأبعاد ومعقدة. وسلط المشاركون الضوء على الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي والتغذية وخلصوا إلى أنه لا يمكن لمؤشر واحد أن يعكس كل الأبعاد بشكل دقيق. وبالتالي، ينبغي رصد الأمن الغذائي والتغذية في مختلف الأبعاد على كل المستويات الممكنة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تُستكمل المؤشرات القائمة لانعدام الأمن الغذائي المزمّن على المستوى الوطني، مع التركيز على الطاقة الغذائية غير الكافية، بمؤشرات تركز على أبعاد غذائية مهمة أخرى، مثل التوازن بين المغذيات الكلية، وكفاية المغذيات الدقيقة والإفراط في تناول أغذية الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع نطاق رصد انعدام الأمن الغذائي على النطاق الجغرافي والزمني من خلال النظر في أوضاع انعدام الأمن الغذائي على المدى القريب والبعيد وعلى المستويين القطري وشبه القطري.

3- وفي حين أصدر العديد من المؤسسات والمنظمات المؤشرات في السابق، أدّى النقص في التنسيق الفعال والاتفاق على الطرائق المعتمدة إلى وضع غير مرض إلى حد كبير.

4- وخلصت مناقشة المائدة المستديرة إلى توافق إجماعي بأنه ينبغي وضع عدد محدود من المؤشرات الصالحة المحددة بشكل ملائم ومقبول على نطاق واسع لتوجيه المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية في رصد الأمن الغذائي وتزويد التدخلات في مجال السياسات العامة بالمعلومات اللازمة. وبشكل محدد:

- من الضروري وضع مجموعة من المؤشرات؛
- ينبغي أن تستند مجموعة من المؤشرات إلى مجموعة أساسية من الإجراءات تعتمد مختلف البلدان والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة إلى إدراجها في جهودها لجمع البيانات؛
- ينبغي لمجموعة المؤشرات الرئيسية أن تكون قادرة على ضمان التوجيه الفاعل لوضع السياسات والعمل بها، مع ضمان الاتساق بين مختلف البلدان على مر الزمن؛
- ينبغي لمجموعة المؤشرات الرئيسية أن تقيم توازناً بين الشمولية والبيانات ومدى توفرها لتتمكن البلدان كافة من الحصول عليها ودمجها؛

- يجب وضع منهجيات مشتركة لجمع المعلومات ومعالجتها، مثل اعتماد مصطلحات موحدة أو مسرد مشترك للمصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي؛
- لا بدّ من وضع منهاج لتعميم مجموعة المؤشرات.

5- كما اقترح عدد من التوصيات بشأن المعالجة التي تؤدي إلى وضع مجموعة رئيسية من المؤشرات وإصدارها المستدام، بما في ذلك كيفية إنشاء/تحسين القاعدة المستدامة لقياس الأمن الغذائي، ووضع مجموعة المؤشرات المتوقعة وضمان التنسيق الفعال بين البلدان والمؤسسات للإصدار المستدام لمجموعة المؤشرات الرئيسية. ومن الضروري أن تعتمد العملية إلى:

- تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية؛
- إشراك البلدان في وضع المعايير الإحصائية المتفق عليها لضمان إمكانية المقارنة الدولية؛
- الفصل بين مهام مختلف الجهات الفاعلة ("من يقوم بماذا")؛
- ضمان الشفافية الكاملة وإنشاء عملية للاستعراض النظير لكل المعلومات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية التي تدخل في صلب مجموعة المؤشرات؛
- رفع المنظمة وشركائها التقارير بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بمجموعة المؤشرات الرئيسية إلى الدورة الثامنة والثلاثين للجنة في عام 2013.

6- وسيتم إنشاء مجموعة فنية، بقيادة شعبة الإحصاء في المنظمة، بهدف وضع مقترح للمجموعة الرئيسية لمؤشرات الأمن الغذائي فتنظر فيها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة بهدف إقرارها. وتشمل الدعوة أهم منتجي البيانات لينضموا إلى المجموعة الفنية لضمان إدارة المؤشرات الرئيسية في أهم برامج جمع البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي القائمة¹، وتحديد أوجه التآزر وتلك التي من شأنها أن تحقق "نتائج سريعة" لإنتاج مجموعة رئيسية للمؤشرات. وستعدّ المنظمة وثيقة تحدد فيها اختصاصات المجموعة الفنية وتعمّمها على كل الشركاء المعنيين.

7- وستطلق عمليات التشاور مع المكاتب الإحصائية القطرية لضمان حقوق الملكية القطرية ودعمها. وتجمع نتائج هذه العمليات في وثيقة لتناقشها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، بهدف إقرارها.

8- كما شدد المشاركون على أنه نظراً إلى الدور المحوري الذي تلعبه البلدان في تزويد البيانات الأساسية اللازمة لحساب المؤشرات، لا بدّ من توفير الموارد اللازمة لأنظمة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالأمن الغذائي على المستوى القطري بهدف ضمان تحسين جودة تلك البيانات وموثوقيتها. وينبغي لمبادرات تنمية القدرات أن تعزز إنشاء أنظمة المعلومات الشفافة القطرية الملكية.

¹ منها على سبيل المثال لا الحصر المسوحات الديموغرافية والصحية، ومسوحات المجموعات المتعددة المؤشرات، ومسوحات قياس مستوى المعيشة، والتحليلات الشاملة للأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية.

الجلسة الثانية: قياس الحرمان من الأغذية:

المؤشرات الرئيسية والنطاق والحدود والحاجة إلى تحسين المقاييس الحالية

9- كان الهدف الأساسي من الجلسة الثانية استعراض صلاحية مؤشر المنظمة لقياس نقص التغذية والنظر في سبل تحسين دقته وفائدته من ناحية السياسات. ووافق المشاركون على أنّ المنهجية الحالية التي تستخدمها المنظمة لحساب انتشار الجوع المزمّن على أساس السرعات الحرارية سليمة من الناحية الإحصائية. غير أنّه يمكن تحسين دقة القياس بشكل كبير. وبالتالي، لا بد من تحديث قاعدة البيانات والمعايير الأساسية وتحسينها، واستعراض بعض مقترحات وضع النماذج. وعلى وجه التحديد:

(أ) لا بد من توسيع استخدام المسوحات الأسرية على المستوى الوطني. وشدد المشاركون على أنّ هذه المسوحات مصدر لا غنى عنه للبيانات واستنتاج المعلومات بشأن الحصول على الأغذية. ولا بدّ من استغلال هذه المعلومات بشكل كامل للتحقق من حجم الإمدادات الغذائية وتركيباتها في البلدان من خلال موازين الأغذية، والأهم من ذلك، تحديث تقديرات توزيع الحصول على السرعات الحرارية الغذائية لدى السكان.

(ب) لا بدّ من تحسين نوعية موازين الأغذية بشكل كبير. ومن الإجراءات اللازمة في هذا المجال:

- تقدير أكثر دقة لمختلف عناصر موازين الأغذية مع التركيز بشكل خاص على مقاييس أكثر دقة لاستخدام الأغذية، والهدر والخسائر على مختلف مراحل سلسلة المعالجة والتوزيع، ومستويات المخزون والتغييرات الحاصلة فيه؛
- التحديثات المنتظمة لمختلف معاملات التحويل التي تسمح بتقدير إمدادات الطاقة الغذائية واستهلاكها بدءاً بالمعلومات عن توفر الأغذية، على المستوى الإجمالي لموازين الأغذية ومستوى الأسرة. وينبغي لمعاملات التحويل أن تكون قطرية وقادرة على عكس خصائص إنتاج الغذاء ومعالجته واستخدامه؛
- تحسين توقيت بيانات موازين الأغذية؛
- توسيع محتوى موازين الأغذية، بما في ذلك المعلومات المرتبطة بتقييم جودة الأنماط الغذائية مثل توفر المغذيات الدقيقة.

(ج) تحسين تنفيذ النموذج الإحصائي لتقدير انتشار نقص التغذية. ولا بدّ من إجراء تحليل دقيق لكيفية توزيع توافر الأغذية على أساس البيانات الحديثة بشأن الحصول الحقيقي على الأغذية للتمكن في نهاية المطاف من استبدال الوظيفة اللوغاريتمية المستخدمة حالياً ببدائل أكثر مناسبة ومرونة.

(د) استعراض كل المعايير المستخدمة في قياس انتشار نقص الغذاء، بما في ذلك البدلات عن متطلبات الطاقة/الأنشطة البدنية، من خلال الاستخدام الكامل للمعلومات المتوفرة بشأن الديموغرافيات الخاصة بكل بلد ومستويات الأنشطة البدنية.

10- وخلصت المائدة المستديرة إلى تحديد ثلاثة مجالات أساسية للتعاون مع البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية وهي ترتبط مباشرة بتحسين عمل المنظمة الحالي في مجال قياس انعدام الأمن الغذائي تحسناً أساسياً:

(أ) تعزيز ودعم التعاون الوثيق مع البلدان والمؤسسات الإحصائية القطرية لتحسين البيانات الأساسية الضرورية لجمع معلومات موازين الأغذية، والأساليب المحسنة/الموحدة لمعالجة المسوحات الأسرية على المستوى الوطني.

(ب) إجراء عدد أكبر من المسوحات الأسرية على المستوى الوطني لقياس كميات الغذاء المستهلك (بدلاً من الإنفاق على الأغذية)؛ ويجب أن تشمل المعلومات إرشادات بشأن نوع الأغذية المستهلكة بعيداً عن المنزل ونوعيتها والأغذية الموفرة كأجر أو كهبة. ومن الناحية المثالية، ينبغي "دمج" المسوحات للتزويد بالمعلومات الصحية وبيانات قياس الجسم البشري على مستوى الأسرة المرتبطة بشكل مباشر بالوضع الغذائي للأسرة. وبالتالي، يمكن استخلاص المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذية وتلك المتعلقة بالعوامل/الأسباب الأساسية من المسح نفسه بما يضمن قدراً أكبر من الاتساق. واتفق المشاركون على أن تنفيذ هذه العملية يستغرق الوقت ويمكن أن يستمرّ جمع مثل هذه المسوحات لمجموعة واسعة من البلدان بين 5 و10 سنوات؛ كما اتفقوا على ضرورة إطلاق هذه العملية من دون أي تأخير.

(ج) إطلاق وتعزيز الشراكات الدولية لتحسين المعلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية الناتجة من المسوحات الأسرية على المستوى الوطني وتوسيع التغطية القطرية، على ألا يغيب عن البال أن الحاجة إلى الموارد لتوسيع تغطية المسوحات وتحسينها، تتخطى تلك المتوفرة لأي وكالة وحيدة.

الجلسة الثالثة: تنمية القدرات والدور الرئيسي للبلدان

11- يكمن الهدف الرئيسي من الجلسة الثالثة في فهم الدور الأساسي للبلدان ومؤسساتها لدمجها بشكل كامل في عملية قياس الأمن الغذائي.

12- شددت المائدة المستديرة منذ انطلاقتها على أهمية الجهود الرامية إلى تنمية القدرات لتعزيز الملكية القطرية للشهج والإجراءات المعتمدة لرصد الأمن الغذائي. ولاحظ المشاركون أن البلدان وحدها يمكنها أن تزود ببيانات ومعايير أساسية أفضل لإصدار المؤشرات المختلفة لقياس انعدام الأمن الغذائي ("إحصاءات أكثر دقة، أكثر تحديداً، أكثر جدوى، في الوقت المناسب"). والمجتمع المدني بشكل عام والمنظمة بشكل خاص ملتزمان بهذه العملية من خلال عدد من المبادرات. وتشمل الجهود المذكورة بشكل مباشر (1) افتتاح شبكة معلومات الأمن الغذائي مؤخراً في نيروبي،

(2) الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية التي تنفذ بالاشتراك مع البنك الدولي والأمم المتحدة،
 (3) برنامج المنظمة لنظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة الذي جرى توسيعه مؤخراً (4) نظام المعلومات
 المشترك عن الأمن الغذائي والتغذية، الذي ينسق في إطاره برنامج الأغذية العالمي مع منظمة الأغذية والزراعة عملية
 رصد الأمن الغذائي والجهود المبذولة لقياسه، (5) مبادرة نظام معلومات الأسواق الزراعية التي ستطلقها مجموعة
 العشرين في سبتمبر/أيلول 2011 في روما.

13- أقرّ الأعضاء والمشاركون بالعمل المنفذ لتنمية القدرات على المستوى القطري وأصدروا توصية بتوسيع قدرة
 البلدان على رصد وضع الأمن الغذائي على المستوى القطري بسرعة وبشكل جوهري. وتم تحديد مجالين رئيسيين للعمل
 الطارئ والضروري، إضافة إلى العمل الجاري في المبادرات السابقة الذكر.

(1) تحسين نظم البيانات التي تصف الاقتصاد الغذائي الأساسي في بلد معين؛ وهذا يشمل بشكل خاص
 العمل على موازين الأغذية وكل عوامل الإمدادات التي هي من عناصرها. واعتبر العمل الجاري في إطار
 نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة و"الاستراتيجية العالمية" من العناصر المساهمة بشكل
 كبير في تحقيق هذه الغاية، لكن لا بدّ من بذل المزيد من الجهود في هذا المجال. وذكرت بشكل مباشر
 الحاجة إلى تأمين تمويل أساسي لشعبة الإحصاء في المنظمة لضمان الدعم الفني الأساسي للبلدان، وتوفير
 التوجيه المنهجي والإشراف، وفي نهاية المطاف الرقابة الملائمة على جودة النتائج المحققة. ولا بدّ من
 ضمان عملية موحدة لتنمية القدرات على أساس البلد بهدف تعميم منهجية موحدة لموازين الغذاء، مع
 معاملات تباين تقنية وتعريفات بالمنتج خاصة بكل بلد.

(2) ينبغي أن يهدف مجال العمل الثاني إلى تحسين القياسات المباشرة للأمن الغذائي على المستوى
 القطري. وهنا أيضاً، أقرّ المشاركون بالجهود المذكورة آنفاً، غير أنّه لا بدّ من بذل المزيد من العمل وتزويد
 قدر أكبر من الموارد للمجالات الخاصة بالأمن الغذائي. وتشمل الإجراءات الموصى بها الحاجة إلى ترشيد
 رصد الأمن الغذائي الجاري في منظمات دولية مختلفة (برنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة
 الأغذية والزراعة)، والأهم من ذلك تعزيز القدرات القطرية على إدارة نظم المعلومات في مجال الأمن الغذائي
 كخط دفاع أول في مواجهة أزمات الغذاء. ويمكن لفوائد هامة أن تتأتى عن تطوير الخطوط التوجيهية لتنفيذ
 مسح الأسر ومعالجتها أو إجراء المسوح المتكاملة التي يجري في إطارها جمع مجموعة متنوعة من المعلومات
 المرتبطة بالأمن الغذائي في المسح نفسه (استهلاك الأغذية، الصحة، إجراءات بشأن بيانات قياس الجسم
 البشري). ومن جهة أخرى، ثمة حاجة إلى توحيد النهج وأساليب تجميع المعلومات المرتبطة بالأمن
 الغذائي وتحليلها تلافياً للازدواجية ولزيادة فرص اتخاذ القرارات على أساس الشفافية والتوافق والأدلة.

14- كما شدّد المشاركون على ضرورة:

(1) تحسين الاتصالات بما في ذلك بين المؤسسات التي تنتج البيانات ومتخذي القرار ومختلف مزودي البيانات/المعلومات بهدف تعزيز تبادل البيانات وتحقيق قدر أكبر من الشفافية بشأن المنهجيات المعتمدة؛
 (2) تحسين تعميم البيانات وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة نتائج الرصد، وتحليل السياسات وتقييم القدرات؛

(3) التشديد على مزايا وضع السياسات بشأن الأمن الغذائي القائمة على الأدلة لا سيما بالنسبة إلى أولئك الذين هم في موقع تحكم بالموارد وتحديد الأولويات مثل وزارات المالية وتخطيط التنمية.

الجلسة الرابعة: قياس الجوع: المطلوب لوضع السياسات القائمة على الأدلة

15- هدفت الجلسة الرابعة والأخيرة إلى دمج نتائج الجلسات السابقة واستخلاص التوصيات لوضع السياسات القائمة على الأدلة. ووافق الأعضاء والمشاركون على أنّ الدعم الفاعل للسياسات بشأن الأمن الغذائي والتغذية يعتمد بشكل كبير على نوعية المعلومات والبيانات المستخدمة. ويصعبّ نقص المعايير والاتفاق على الشروط والطرائق أكثر بعد من تحدي تطوير سياسات متسقة، لا سيما نظراً إلى الطبيعة المتعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذية. كما أن التوقيت عامل حاسم، إذ لا بد من تزويد المعلومات والمؤشرات في الأوقات المناسبة من عملية اتخاذ القرارات.

16- ويمكن تلخيص التوصيات الأساسية لتعزيز وضع السياسات القائمة على الأدلة على الشكل التالي:

- (أ) تزويد صانعي السياسات بتعريف واضح عن الأمن الغذائي وانعكاساته؛
- (ب) يتطلب رصد الجوع لوضع السياسات أكثر من قياس نقص التغذية؛
- (ج) وضع مجموعة رئيسية من الإجراءات المرتبطة بالسياسات لمجموعة من المؤشرات ("لوحة" لصنع السياسات)؛
- (د) ضرورة إنشاء أساس للمعلومات (أساس للبيانات والمؤشرات) للتنفيذ العملي للسياسات المزدوجة المسار؛ ويشمل ذلك الحاجة إلى بيانات للاستثمار في توفير أفضل للأغذية (الإنتاج/الإنتاجية الزراعية، والبنى الأساسية في المناطق الريفية، والمؤسسات، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والبحث والتطوير) ولكن أيضاً لشبكات الأمان الإنتاجية والاستهلاكية؛
- (هـ) قياس تكاليف جمع البيانات وتحليلها مع العائدات من حيث القدرة على الدعوة إلى وضع السياسات وتوجيهها، والتركيز على الأعمال التي تعد بعوائد أكبر؛
- (و) فهم عملية اتخاذ القرارات لضمان أن تكون المعلومات عن المؤشرات الأساسية متسقة ومزودة في أوقات حاسمة من عملية اتخاذ القرارات؛
- (ز) الاستفادة من المساهمة المحتملة من القطاع الخاص من حيث البيانات والأدوات المحسنة.